



اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة تعقد اجتماعها الثاني لعام 2021

أبوظبي (6 مارس 2021): عقدت اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والتنظيمات غير المشروعة اجتماعها الثاني لعام 2021 يوم الخميس 4 مارس، برئاسة معالي عبدالحميد محمد سعيد الأحمد، محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ورئيس اللجنة، وحضور معالي أحمد علي الصايغ، وزير دولة ورئيس مجلس إدارة سوق أبوظبي العالمي، وذلك لمناقشة آخر المستجدات المتعلقة بها.

وخلال الاجتماع، اطّلت اللجنة الوطنية على التقدّم الملحوظ الذي حقّته مختلف الجهات الاتحادية في تنفيذ المبادرات التي تضمّنتها خطة عمل اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، واتخذت القرارات اللازمة بشأنها.

وأقر أعضاء اللجنة التدابير المضادة التي يتوجب على الأعمال والمهّن غير المالية المحددة تطبيقها بشأن الدول عالية المخاطر. وسيتم نشر هذه التدابير على الموقع الإلكتروني للجنة الوطنية والمواقع الإلكترونية الخاصة بالجهات الرقابية بعد تعميمها على الجهات المرخصة من قبلها للعمل بها. كما وافق الأعضاء على اللوائح المتعلقة بمزودي نشاط خدمات الشركات ونشاط خدمات متابعة الأعمال والمعاملات للحد من الجرائم المالية.

بالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد النسخة الأولى من الدليل الوطني بشأن المعلومات المالية والتحقيقات المالية والتحقيقات المتعلقة بغسل الأموال لدولة الإمارات، إلى جانب اقرار المدة الزمنية لتحديث البيانات بشكل دوري. ويسعى الدليل الوطني لتحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية في مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ورفع فعالية إجراءات الدولة بشأنها من خلال تطبيق نهج وطني موحد.

وصرح معالي عبدالحميد محمد سعيد الأحمد، قائلاً: "نؤكّد التزامنا التام باتخاذ التدابير وتطبيق المتطلبات والمعايير اللازمة التي من شأنها تعزيز أطر مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في الإمارات العربية المتحدة. وباعتبار دولة الإمارات مركزاً مالياً عالمياً، سنواصل تكثيف جهودنا في التصدي لهذه الجرائم بإجراءات وأنظمة تكنولوجية متينة وتقديم حلول فعالة للتخفيف من أية مخاطر قد تواجه الاقتصاد الوطني."

-انتهى-